الإعلام والسياسة - مبحث في المشاركة السياسية-

الدكتور: ڤوعيش جمال الدين

المدرسة العليا للصحافة وعلوم الإعلام

مقدمة

توجد علاقة عضوية مؤكدة بين الإعلام والسياسة، فهما مرتبطان ببعضهما البعض منذ عملية النشأة، بل ومتطوران بشكل مطرد؛ أي حيث توجد السياسة يوجد الإعلام، ولا إعلام بغير سياسة. حيث أنّ القرن الواحد والعشرين هو عصر تطور وسائل الإعلام والاتصالات وثورة المعلومات، وكل عصر له قضاياه التي يعالجها ويتعايش معها، ووسائل الإعلام هي الوسائط المعبرة عن قضايا العصر وسياساته، منه سيقدم لنا الإعلام مادة تعبر عن مختلف جوانب العمليات السياسية التي تحدث في عمق المجتمعات الإنسانية، الأمر الذي سيثري لا محالة المعرفة السياسية والمعارف الأخرى.

هذه القضايا والمسائل السياسية وغير السياسية هي في جوهرها مختلفة من عصر إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، بل وفي الدولة الواحدة تختلف من مرحلة تاريخية إلى أخرى، لكن يبقى الإعلام دائما بمثابة الأداة الرئيسة المسجلة والموثقة لهذه الاتجاهات والتلاقحات الفكرية الناتجة عنها، موضحة مختلف السياسات التي تعاملت معها والرؤى التي استندت إليها، كما أنّها توضح مضمون هذه السياسات والآليات التي اتبعت في تطبيقها والنتائج التي ترتبت عليها.

وعليه، فعلاقة الإعلام بالسياسة هي علاقة تاريخية مثمرة ومتغيرة عبر التاريخ، لأنّها مرتبطة بالتحولات والتغيرات التي تحدث في المجتمع وفي سياسة الدولة ووسائل إعلامها، بما فيها الجوانب المختلفة للحياة في المجتمعات الإنسانية، فأيّ تحول في الجانب السياسي لا بد أن يتبعه أثر ورجع صدى في الوسائط الإعلامية، وبالمقابل تؤثر المتغيرات الإعلامية في عالم السياسة بمستوياته ومجالاته المختلفة.

من هنا احتل التطور الكبير الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري وتأثيره في المجتمع موقعا هاما على المستويين النظري والعملي، وزاد اهتمام الإنسان بالدراسات العلمية والأكاديمية لوسائل الإعلام مع زيادة تأثيرها على تشكيل اتّجاهات الأفراد في المجتمعات التي يعيشون فيها، كما دفع هذا التطور الملحوظ أنظمة الحكم إلى فرض رقابة أكثر على وسائل الإعلام بشكل مباشر وذلك بغية تحقيق أهداف النخب الحاكمة في جميع الدول رغم اختلاف أنظمتها ومشاريع مجتمعها.

لقد أصبحت وسائل الإعلام اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى من أهم أولويات النخب الحاكمة في جميع الدول، بل وتجاوزت مهمة تقديم الأخبار ومعالجة المعلومات والأنباء إلى كونها أدوات هامة في توفير قاعدة للوحدة الوطنية والتكامل القومي، وتوفر مجالات الحوار والسجالات والمناقشات بين قوى المجتمع وأفراده، ذوو المشارب والتوجهات المتباينة.

وعلى المستوى الفردي احتلت وسائل الإعلام مكان الجهاز العصبي في جسم الإنسان، فهي المحرك والمعبر عن مقومات الحياة الإنسانية، وهي الرفيق الملازم له بقوم بإخراجه من "عزلته"، وليرتفع به إلى المطامح الحضارية وتشكيل أفكاره وسلم قيمة، والصلة الموثقة لعلاقاته مع الآخرين ومع العالم الخارجي.

وتحدد فعالية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري كإحدى أدوات عملية التنمية بمدى تكامل الرسالة الاتصالية مع الأدوات الأخرى لعملية التنمية السياسية على وجه الخصوص، ومضمون هذه الرسالة ومدى صدقها فضلا عن عوامل البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمارس فيها الاتصال دوره إلى جانب الكفاءة الفنية لها.

وتعتبر المشاركة السياسية إحدى أزمات التنمية ووسائل الاتصال الجماهيري التي تعد إحدى أدوات هذه العملية، والتأثير المتبادل ليس فقط من خلال أثر الاتصال على المشاركة السياسية والعوامل المحددة لها على فاعلية الاتصال.

1- الإعلام والاتصال بالجماهير:

يعرّف الإعلام عادة بأنّه تزويد الناس بالأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة، التي تساعدهم على تكوين رأي صائب بصدد واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتّجاهاتهم وميولاتهم. أي أنّ الغاية الوحيدة من الإعلام هي الإقناع عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات وغير ذلك.

ورجل الإعلام ليس له غرض معين فيما ينشره أو يذيعه على الناس، فهو يقدم حقائق مجردة وهذا ما يميزه عن رجل الدعاية. فالإعلام بوصفه أحد وظائف الاتصال بالجماهير وعلى وجه الخصوص في نطاق العلمية السياسية وصنع القرار السياسي، فمعظم الأنظمة الديمقراطية تقر بضرورة إعلام وأخبار المواطنين بكافة الأمور المتعلقة بالمسائل السياسية حتى يمكن تكوين رأي عام مساند أو معارض تجاه مسألة من المسائل، وهو حق مكفول في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وحول مفهوم الاتصال تجمع مختلف التعريفات العربية والغربية بأنّه تلك العلمية التي ينقل بمقتضاها الفرد "منبهات"، وهي غالبا تكون رموز لغوية، لكي يعدل سلوك الأفراد الآخرين مستقبلي الرسالة. فالقائم بالاتصال ينقل عن قصد أي بشكل هادف منبهات لأحداث تأثير معين.

لذلك فالاتصال لا يكون كذلك إلاّ إذا اقترن بشعور القائم بالاتصال بالنجاح في تحقيق هدفه، والواقع أنّ النجاح أمر نسبي قد يتحقق جزئيا أو كليا، ويسهم في ذلك عاملان محددان يتمثلان في طبيعة الإنسان ومدى ثقافته، كما أنّ عملية التأثير في السلوك الإنساني هي عملية نقل المعلومات والآراء في شكل رسالة من مصدر ما إلى مستقبل، وذلك بغرض إحداث تأثير محدد عليه لهدف من الأهداف، قد تكون ذات طبيعة سياسية أو غير سياسية[1].

فالاتصال بمختلف أنواعه وأشكاله جوهر واحد وهو أنّه عملية تفاعل بين المرسلين والمستقبلين للرسائل، تتم في سياق اجتماعي أو إطار اجتماعي ما ويؤثر هذا الإطار الاجتماعي في تلك العلمية التفاعلية، فضلا عن عوامل ومتغيّرات أخرى. والاتصال في أساسه يقوم على عملية المشاركة، فحتى كلمة "اتصال"(Communication) مشتقة من الكلمة اللاتينية(Communis) التي تؤدي معنى الشيء المشترك، ونحن حينما نقوم بعملية الاتصال، فإنّما نحاول أن نوجد نوعا من المشاركة مع شخص آخر؛ أي أنّنا نحاول مشاركته في المعلومات أو الفكر أو الاتّجاهات، ومن ثمّ فإنّ تحديد الجوانب التي ستشترك في هذه العملية هي التي تحدد ما إذا كان الاتصال سيكون شخصيا أو جمعيا أو جماهيريا.

لذلك، يمكن القول بأنّ نمط العلاقات الاجتماعية القائمة بين المشتركين في أيّ عملية من عمليات الاتصال هو عنصر هام وضروري من العناصر التي تحدد طبيعة هذه العلمية وأبعادها.

وبما أنّ الاتصال هو عملية تفاعل، وهذا التفاعل لا يتم من جانب واحد ولكن هو تفاعل متبادل بين المرسل والمستقبل في إطار اجتماعي معين، وهذا يعني ضرورة إدخال فكرة التغذية العكسية أو المرتدة في التحليل، وهو ما اصطلح عليه في الفكر الغربي بمفهوم(Feedback).

ويذكر الباحث أبو عامود محمد سعد في كتابه "الإعلام والسياسة في عالم جديد" أنّ الاهتمام بدراسة الاتصال في الفقه السياسي لم ينشأ إذن من فراغ ولكن نتيجة لتطور تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في المجتمع السياسي وفي الحياة السياسية على العموم، فالاتّجاه العام في مختلف الأنظمة السياسية حتى الشمولية منها تدعى ضرورة ذلك، كذلك فإنّ كون التغذية العكسية أو المرتدة هي أحد عناصر عملية الاتصال أمر له أهمية بالنسبة لعملية صنع القرار السياسي، فكل متخذ لقرار يريد أن يعرف صدى هذا القرار بالنسبة لمواطنيه، حتى يعدل عنه أو يستمر في تنفيذه، أو يقنعهم به أو يقدم تبريرات لهم بخصوصه، كل هذه القضايا تكمن في عملية التغذية العكسية.

واصطلاح جمهور هو مشتق من جمهرة(Mass) يشير إلى مجموعة كبيرة من الأفراد الآتين من جميع مجالات الحياة، ومن مختلف الطبقات الاجتماعية، وهم يختلفون في مراكزهم ومهنهم، وثقافاتهم، وكل فرد من أفراد هذا الحشد أو الجمهور مجهول الهوية ولا يتفاعل مع الآخرين، ولا

[1]- أبو عامود محمود سعد، الإعلام والسياسة في عالم جديد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009م، ص.37-42.

يتبادل المشورة أو الخبرة معهم، فأفراد الجمهور منفصلين عن بعضهم ماديا ولا تتاح لهم الفرصة كي يختلطوا أو يتقاربوا كما أنّهم غير منظمين أو قادرين على أن يعملوا كوحدة بشكل فعال، فهم لا يربطهم تنظيم اجتماعي معين.

إنّ أفراد الجمهور أو ما كان يسمى بالحشد يواجهون عادة أمورا أو قضايا مثيرة للاهتمام حقا، ولكنّهم يجدون صعوبة في فهمها، لأنّهم يواجهون هذه الأمور كذرات منفصلة وكيان غير متماسك، ولا تستطيع وحداته الاتصال ببعضها إلاّ بطرق محدودة، فيضطرون إلى العمل منفصلين كأفراد، لهذا فمن المحتمل أن يشعروا بعدم "اليقين".

وانطلاقا من فكرة مفادها أنّ الحشد أو الجمهور ليس له تنظيم اجتماعي، أو عادات وتقاليد، أو قواعد منظمة، فإنّه يفتقد بناءا للأدوار التي تحدد مكانة من يشغلون هذه الأدوار، كما أنّه ليس له قيادة، فالحشد أو الجمهور إذن هو مجرد تجمع لأفراد منفصلين ومتباعدين ومجهولي الهوية.

لذلك، يمكن القول بأنّ مفهوم الاتصال بالجماهير هو عملية بث رسائل واقعية أو خيالية موحدة على أعداد كبيرة من الناس، يختلفون فيما بينهم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وينتشرون في منطقة متفرقة[1].

وعلى هذا يمكن القول بأنّ الاتصال بالجماهير هو عملية التفاعل المتبادل التي تحدث بين المرسل لرسالة اتصالية(فرد-مؤسسة)، والمستقبلين لها الذي يتكونون من أشخاص مختلفين فيما بينهم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذه العملية تتم في سياق اجتماعي معين يؤثر إلى جانب العديد من العوامل الأخرى في عملية التفاعل هذه.

وبناءا على ذلك، يمكن تعريف الاتصال المباشر بأنّه العملية التي يشترك فيها القائم بالاتصال والمرسل إليه وجها لوجه، ومن ذلك مثلا اللقاءات الجماعية والاستشارات التي تعقب اللقاءات والمقابلات والحلقات الدراسية والمؤتمرات، والمحادثات اليومية بين الأفراد واستخدام هذه الوسائل المباشرة تميزه بأنّه اتصال عبر طريق ذي اتجاهين وله رجع صدى سريع.

ومن أبرز قنوات الاتصال المباشر بالجماهير في الواقع السياسي هما الاتصال المباشر بالجماهير من خلال قادة الرأي، وشبكة الاتصالات الاجتماعية في المجتمع، وكذلك الاتصال بالجماهير من خلال قادة الرأي وهم بوجه عام أولئك الأفراد الذين يؤثرون على الآخرين عن طريق الاتصال المباشر يوما بعد يوم، في الشؤون المتعلقة باتخاذ قرار أو تكوين رأي، ولا يشترط أن يكون هؤلاء هم الرؤساء في الجماعة، أو أصحاب المراكز الذين يزجى لهم في العادة الجاه والمكانة الرفيعة، وكل طبقة في المجتمع لها فيما يبدو جماعتها من قادة الرأي. ففي المجتمعات المعاصرة يمكن أن يكون كل قائد رأي مؤثر في موضوع تخصصي واحد، ومن ثمّ فإنّ أفراد المجتمع قد يتوجهون إلى عدد من قادة الرأي لمعرفة

[1]- المرجع السابق، ص.46-48.

آرائهم في الموضوعات المتخصصين فيها، أمّا المجتمعات التقليدية فتأثير قادة الرأي يكون في موضوعات متعددة.

ويقول ليرنر(Lerner) أنّ السن يجلب الحكمة في المجتمعات التقليدية، وهذا القول ما زال ساري المفعول في القرى غير المتطورة المنعزلة حيث يكون التغيير بطيئا وتأتي المعرفة من الخبرة فقط، ومع ذلك فإنّ السن في النظم الحديثة لم يعد معيارا لاختيار قادة الرأي، وقد حلت محله معايير أخرى، نحو الكفاءة الفنية، والانفتاح على العالم الخارجي.

وقد أوضحت مجموعة أخرى من الدراسات أنّ قادة الرأي يكون لهم مدة إقامة أكبر وأطول في المجتمع، ودخل أكبر وتعامل مع المعلومات أكثر من اتباعهم، كما أنّهم يميلون إلى أن يكونوا أكثر اطلاعا في مجال قيادتهم، يكونون بمثابة مصادر معلومات لاتباعهم. فالدور المسيطر هو لوسيط المعلومات أو ناقل المعلومات الوسيط(قائد الرأي) في إعلام المواطنين بسياسات الحكومة، وهذا الوسيط تظهر أهميته بالنسبة لمن لا يمتلكون جهازا للراديو، وكذلك بالنسبة للأمي الذي يعتمد بثقل على الوسيط الناقل للمعلومات[1].

ومنه، يلعب قادة الرأي دورا هاما وأساسيا في التنمية(بجميع مجالاتها) وأنّ نجاح أو فشل التغيير المخطط يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة وتعاون قادة الرأي في المجتمع، ومن هنا كان على المسؤولين عن التنمية أن يركزوا الجهود عند تبنيهم للأفكار الجديدة، أو أفكار التحديث على قادة الرأي الذين يقومون بدورهم بالتأثير على الآخرين في المجتمع، ولقد ثبت أن تبنى قادة الرأي في مجتمع ما لفكرة جديدة، أو ابتكار جديد، يسهم إلى حد كبير، في الإسراع بانتشاره وتثبيته في المجتمع.

2- مفهوم المشاركة السياسية:

تعرّف المشاركة السياسية بأنّها تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر. وهي أيضا السلوك المباشر أو غير المباشر الذي بمقتضاه يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يؤثر في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها. وتختلف مستويات المشاركة داخل كل مجتمع حيث يقسم الأفراد إلى ثلاثة مستويات هي النشطاء والمهتمون والهامشيون، ويضيف البعض مستوى رابع يتعلق بالمتطرفين سياسيا الذي يعملون خارج الأطر الشرعية ويلجؤون إلى أساليب العنف. كما توجد اختلافات جوهرية بين المجتمعات في معدلات المشاركة ومستوياتها وتميز الدراسات الحديثة بين أنماط متعددة للمشاركة السياسية منها التصويت ونشاط جماعات الضغط المؤيد أو المعارض والاتصال الشخص بالمسؤولين والعنف كالتمرد والثورة والانقلاب.

[1]- المرجع السابق، ص.49-53.

وثمة مجموعة من العوامل تشهدها الدول النامية تؤدي إلى زيادة المطالبة بالمشاركة السياسية منها انتشار التعليم والاتّجاه نحو التصنيع وزيادة التحضر وزيادة أعداد الذين يتعرضون لوسائل الإعلام وغيرها، وفي الوقت الذي تزداد فيه الضغوط نحو المشاركة تعمل النخب الحاكمة في معظم الدول النامية على تضييق قنوات المشاركة أو خلق مشاركة شكلية ممّا يدفع القوة الراغبة في المشاركة إلى اللجوء إلى الأساليب غير الرسمية للمشاركة في الحياة السياسية.

وتكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة مثل تقلد منصب سياسي أو عضوية حزب أو الترشيح في الانتخابات أو التصويت أو مناقشة القضايا العامة والاشتراك في الحملات السياسية، كما يمكن أن يحقق المرء المشاركة من خلال أنشطة سياسية غير مباشرة كأن يقتصر على مجرد المعرفة والوقوف على المسائل والقضايا العامة.

وفيه من عرّف المشاركة السياسية بأنّها قدرة مختلف القوي والفئات في المجتمع على التأثير في القرارات والسياسات بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك من خلال العديد من القنوات والمؤسسات، وتتضمن في حدها الأقصى قدرة المجتمع على صياغة شكل الدولة نفسها، وتحديد طبيعة نظام الحكم، وتشكيل الحكومة أو إسقاطها والرقابة على تصرفاتها، ويتمثل حدها الأدنى في أشكال السخط الصامت وعدم التعاون "المنظم".

وما بين الحدين الأدنى والأقصى يوجد العديد من أشكال ومجالات المشاركة، وهناك أشكال تقليدية للمشاركة السياسية من الناحية الإجرائية تتمثل في المشاركة السياسية وغيرها من المؤسسات والتنظيمات التطوعية في المجتمع، وتقلد المناصب السياسية أو السعي لذلك والمشاركة في الاجتماعات ذات الطابع السياسي[1].

أمّا الأشكال غير التقليدية فتتمثل في أعمال الاحتجاج الجماعي كالمظاهرات السلمية والإضرابات وحتى بعض أعمال العنف السياسي مثل الشغب والتمرد والاغتيالات السياسية والثورات الشعبية. وتلجأ الجماعات إلى ممارسة هذه الأشكال غير التقليدية للتأثير على قرارات النظام وسياساته في حالة غياب أو ضعف القنوات الرسمية الشرعية. وتتوقف مشاركة المرء في حالة توفر الظروف الملائمة على كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها، فكلما كثرت وتنوعت المنبهات المنبثقة من مصادر متعددة مثل وسائل الإعلام والحملات الانتخابية...إلخ، زاد احتمال مشاركة الفرد في العملية السياسية وازداد عمق هذه المشاركة والعكس صحيح.

ومجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية، وإنّما يلزم أيضا أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات التنشئة

[1]- مكي ثروت، الإعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، عالم الكتب،القاهرة،الطبعة الأولى، 2005م، ص.65-66.

المبكرة، فالفرد الذي ينشأ داخل جماعات أولية كالأسرة والمدرسة بأسلوب ديمقراطي، يكون أكثر ميلا واستعدادا للمشاركة السياسية من نظيره الذي يخضع لنمط تنشئة سلطوي.

والمشاركة السياسة وفق منظور الدكتور ثروت مكي لا تتطلب بالضرورة حتمية تغيير النظام السياسي أو معظم القيم السائدة في الدولة، وإنّما تعني إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع. وهي ليست التعبئة السياسية التي تعني تكتيل وتجميع الجماهير خلف سياسات النظام من خلال الاحتفالات والمسيرات الشعبية وفي إطار المشاركة السياسية تثار مجموعة من القضايا الفرعية من أبرزها علاقة المشاركة بكل من الاتّجاهات والسلوكات، فكون المشاركة تعرف كنشاط للتأثير في صنع القرار الحكومي ينطوي على الأنشطة وليس الاتّجاهات، بينما يرى بعض الباحثين أنّه يتضمن اتّجاهات الأفراد إزاء السياسة ومشكلاتها، وكذلك سلوكهم الفعلي رغم أنّ هذه المسائل ترتبط بالفعل السياسي؛ أي أنّه يهتم بالنشاط السياسي للمواطنين، ومفهوم المشاركة هنا يستبعد نشاط المسؤولين في الحكومة والحزب وأعضاء جماعات الضغط وأنشطة كبار المسؤولين في الحكومة والحزب وأعضاء هذه الجماعات الضاغطة وأنشطة كبار المسؤولين في المؤسسات الذين يحددون سياسة الحكومة، وأن شمل نشاطهم في التصويت أو المؤتمرات السياسية، بمعنى أنّ المفهوم يفرق بين المشاركين في السياسة والمحترفين لها، فالمشارك نشاطه السياسي مؤقت ويشغل جزءا من وقته.

لكن يجب التأكيد على أنّ الاهتمام يجب أن ينصب فقط على الأنشطة الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي، مثل هذا النشاط يركز على السلطات العامة التي تملك القرار الشرعي النهائي حول التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. وهكذا، لا يمكن اعتبار الإضراب للتأثير على إرادة شركة خاصة لزيادة المرتبات مشاركة سياسية، ولكن الإضراب للتأثير على الحكومة لرفع المرتبات يعد مشاركة سياسية. والجهود المبذولة للتأثير على صنع القرار الحكومي قد تشمل إقناع أو إرغام السلطات القائمة على عمل شيء ما أو الامتناع عن عمل شيء، وقد يسعى المشاركون إلى تغيير صناع القرار وإحلالهم بآخرين يتوقع أن يكونوا أكثر استجابة لحاجاتهم المختلفة.

وقد توجّه المشاركة السياسية تجاه تغيير القرارات التي تتخذها السلطات القائمة أو تجاه تغيير السلطة نفسها وقواعد اللعبة السياسية، فكل الوسائل التي تؤثر على القرارات والأفعال تعد مشاركة سياسية سواء كانت شرعية أم غير شرعية وفقا لقيم النظام السياسي. وعليه، فالمظاهرات والاضطرابات والاحتجاجات الرامية إلى الإخلال بالنظام العام وإلى التأثير على السلطة العامة هي كلها أشكال للمشاركة السياسية.

والمشاركة السياسية تشمل نشاط المرء الساعي إلى التأثير على صنع القرار أو ما يطلق عليه بتسمية "المشاركة التلقائية" وتتضمن أيضا نشاط الآخرين للتأثير على هذه العملية أو ما يطلق عليه بـ"المشاركة التعبوية"، فإدلاء الأفراد بأصواتهم في الانتخابات أو مشاركتهم في المظاهرات وغيرها يعد من

قبيل المشاركة السياسية، وهذه السلوكيات قد لا تتم بفعل نوايا الفرد للتأثير على صناع القرار، ولكن لأنّ فرد آخر طلب منه أن يفعل ذلك من خلال الإقناع أو الإكراه، ويستطيع هؤلاء الأفراد تعبئة الآخرين لخدمة أهدافهم. فمثلا ارتفاع معدلات التصويت في مناطق معينة دون أخرى في ذات الدولة يعود إلى إقبال الفلاحين على صناديق الاقتراع بناءا على أوامر ملاك الأراضي، وكذلك انضمام العامل إلى مظاهرة ليس للرغبة في تأييد الحكومة أو معارضتها، ولكن لأنّه لا يريد أن يكون مختلفا عن زملائه في المصنع.

كما تثير النقطة الثالثة أحدى القضايا الخلافية الخاصة بعلاقة المشاركة بالتعبئة، فثمة اتّجاه في التحليل قد استبعد بشكل واضح التعبئة من المشاركة السياسية، واعتبر التصويت أو الانتماء لمنظمات جماهيرية أو حضور المؤتمرات السياسية بناءا على الأوامر لا يدخل في نطاق المشاركة السياسية.

بينما قد تكون، من جهة مقابلة، التعبئة من صميم المشاركة السياسية، على أساس أنّ التميز بين المشاركة التلقائية والتعبئة تفرقة نظرية أكثر منها في الواقع العملي، إضافة إلى أنّ المشاركة في العديد من النظم التنافسية والديمقراطية تحتوي على عنصري الضغط والإكراه.

يمكن القول بأنّ كل النظم السياسية تشمل مزيجا من المشاركة التلقائية والتعبئة، وإن اختلفت طبيعة المزيج من نظام إلى آخر، ومن فترة إلى فترة أخرى، فعلى المستوى الفردي ترتفع المشاركة التلقائية في النظم الديمقراطية عنها في النظم الديكتاتورية، ومن الخطأ التقرير بأنّه لا توجد مشاركة في النظم الشمولية بنوعيها التلقائي والتعبوي رغم اختلاف درجتها وشكلها.

كما أنّ العلاقة الدينامية بين المشاركة التلقائية والتعبئة، فالسلوك الذي ينظم كمشاركة تعبوية يمكن أن يصبح سلوكا داخليا ومشاركة ذاتية، فالتصويت في النظم الشمولية مثلا، رغم أنّ دوافعه الأصلية هو الخوف الداخلي، فإنّه يمكن أن يصبح إرادة التعبير عن الواجب المدني التي تشير إلى تأييد النظام وقيادته والعكس صحيح فالمشاركة التلقائية يمكن أن تصبح مشاركة بالإكراه حيث تسعى الحكومة والمعارضة إلى الانتشار والسيطرة لخدمة مصالحها[1]. فضلا عن أنّ كلا من المشاركة التلقائية لها تأثير هام على النظام السياسي والقيادات السياسية المختلفة.

3- السياسة ووسائل الإعلام:

تجتهد جل المجتمعات في القرن الواحد والعشرين للميلاد(21م) في التحكم في مصيرها وتتألف مع المجال السياسي، قبل التشريعات القانونية وبعد حرية التعبير التي ننشدها دوما، فالمشكلة القائمة هي دور الدولة، وعلاقتها مع وسائل التعبير، وكذلك علاقاتها مع المجتمع المدني.

[1]- المرجع السابق، ص.67-70.

لكن في المقابل يعترض القانوني حاليا إثبات الحالة والأمر المطلق، فإثبات الحالة هو أنّ التطور الحديث للتقنيات أوجد أنواعا من الاتصال بين البشر، وبين الجماعات، أو مع الآلات التي لا تتوافق مع أي من الأنظمة التشريعية الموضوعة للبث والاتصال، والتي ليست "نشرة أخبار" ولا برنامجا يذاع من الراديو، ولا اتصالا "مصطنعا" بالهاتف بين شخصين.

ومنه، فالقانوني المحترف أو المشرّع، يجبر على أن يتصور أشكالا مختلفة، وأن يأخذ بعين الاعتبار، ليس فقط خصائص وسائل الإعلام كتقنيات، بل خصائص جميع نماذج الاتصال، وهذه التقنيات هي، في أغلب الحالات، أدوات متعددة التكافؤ أو الوظائف. إنّ "هيكلية" الاتصال أو "الوضع في متناول الجمهور" لأجل تحديد شكل عمليات البث أو الاتصال، ونشاطات البث أو الاتصال التي تلجأ إليها، كمقياس لتطبيق "أنظمة تشريعية" تتعلق بـ"محتوى" الرسائل المتبادلة، المنشورة.

والأمر المطلق، بمعنى أنّه ينطبق على أمر صادر عن الأخلاقية السياسية، وهو الذي يحدد دائما هذه القواعد الحقوقية التي تتوافق مع مستلزمات حرية التعبير، لغاية وحيدة هي أنّ وسائل الإعلام، مهما كانت طبيعتها القانونية والأيديولوجية، تجعل تطبيقها في متناول الجماعات والأفراد. وإن لم يكن ذلك، فالنصوص القانونية تتعارض مع تلك التي تنادي بها، والتمسك بواقع الحال يحتفظ بنضارته كلها ضد شكلية القوانين.

إنّ الاهتمام المتزامن لإثبات الحالة والأمر المطلق هو الذي يوجّه الأنشطة السياسية والتشريعات القضائية الساهرة على وضع وسائل الإعلام في مكانها، لكي تعلن عن نفسها مختلفة بالنسبة إلى العائلة التي تنتسب إليها: التوزيع ومحطات الإرسال، والاتصالات البعدية. وهذه المبادئ الأساسية، بمعنى ما يقصده مونتسكيو، تنتج عن العلاقات الخاصة التي يغذيها كل نموذج من الاتصال مع حريات الفكر، وأخذ هذه المبادئ بعين الاعتبار هو الذي يحدد المجال المستقبلي الممكن لوسائل الإعلام قديما وحديثا.

ويقسم علماء الإعلام والاتصال "عائلات" وسائل الإعلام إلى ثلاثا؛ فالعائلة الأولى هي عائلة وسائل الإعلام أو الحوامل "المستقلة" التي تكتب عليها الرسائل، على مثال الكتاب والصحيفة. في بعض الأحيان، تقرأ الرسائل بواسطة تجهيزات بيتية نحو الـ(magnétoscope) والـ(magnétophone)، وهذا حسب تعبير فرنسيس بال وجيرار إيميري، والآن بواسطة الـ(CD-1) أو الـ(CD-ROM)[1]. وبين الحوامل التي تتطلب تجهيزات للقراءة، الأفلام، والفيديوغرام، والأوديغرام، وفيديو الألعاب، والبرمجيات. ووسائل الإعلام هذه تؤلف جميعها مادة "توزيع" والمشترك بينها أنّها "نشرت" وأصبحت في متناول الجميع، وتحت هذا العنوان تدخل في منطق السوق. من هذه

[1]- بال فرنسيس وإيميري جيرار، وسائط الإعلام الجديدة، ترجمة: فريد أنطونيوس، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م، ص.129-130.

الخصوصية تنتج، بدون شك، المشكلة الكبرى التي توجب على القانوني أن يجد لها حلا: من المناسب، إذا، أن يسمح السياسي بنشر الأعمال المكتوبة أو السمعية البصرية على نطاق واسع، مع تأمين أتعاب عادلة لأصحابها، وبهذه التسوية ترتبط، بنجاحات غير متساوية، التشريعات المتعلقة بالصحافة. وعلى هذه التسوية نفسها يستند اليوم أولئك الذين يدافعون عن "هيكلية" الأعمال السمعية البصرية، وطموحهم مضاعف: المقصود من جهة، هو توحيد أنظمة الإنتاج في مجال الملكية الفكرية؛ ومن جهة أخرى، تنويع وتنسيق أنظمة نشر وبث الأعمال السمعية البصرية.

أما العائلة الثانية هي التي تسمح بإعادة البث الواسع أو الضيّق، إنّها وسائل الإعلام التي نعتناها بالوسائل "الموصلة"، وهي تشتمل على كل التجهيزات التي تسمح للبعض ببرمجة أو نشر الرسائل التي تصل، في ذات الوقت، إلى أكبر عدد ممكن، على مثال محطات الإذاعة في العشرينات والتلفزيون في خمسينيات القرن الماضي. وسواء أكان البث عن بعد واسعا أم ضيقا، فالرسائل الموجهة بدون عنوان تكوّن بطبيعتها ملكية محفوظة.

بينما العائلة الثالثة فهي عائلة الاتصالات البعدية الثنائية الاتّجاه أو المتعددة الاتّجاه، أو إذا شئنا عائلة، وسائل الإعلام "المتبادلة"، إنّها تعيد جمع كل تلك الوسائل الإعلامية(المتعددة) التي تصب في خانة الهاتف والتلفزيون، والحاسوب، والتي تسمح بإقامة اتصالات حقيقية –علاقات ذات خطين(ذهابا وإيابا)- بين أشخاص، وبين جماعات محددة أو مع آلات، وبالمصادفة مع قواعد البيانات وبنوك المعلومات، أو أيضا مع الفيديوتكس حيث تخزّن صور سهلة المنال...

إنّ تعدد وسائل الإعلام واختلافها واتهام الأفكار الواصلة إلينا والأحاديث الرسمية عن الاتصال: التطور المتزامن للوقائع والأفكار، وقد فاجأه وصول الوسائل المتعددة، أوجد مرة أخرى مشكلة العلاقات مع الدولة، والمواطنين وجميع وسائل التعبير المختلفة. وهي تدعو أولا، كل واحد، إلى إعادة النظر في تطبيق حرية التعبير. ومنذ وقت طويل اعتبرت حرية الإعلام مطابقة لحرية وحيدة هي بث الرسائل: حرية نشر الكتب والصحف والجرائد، حرية تصور وبرمجة نشرات الراديو والتلفزيون. ويبدو، أنّ إمكان الوصول، بواسطة طلب شخصي إلى المعلومات والأعمال المختارة، كشيء ضروري للحرية لنجعل بث الأخبار والآراء السياسية عامة.

وفي الوقت نفسه، فإنّ تطور الأحداث والآراء يطرح السؤال عن المبادئ التي تعتبرها الدولة من حقها لتقوم بعمل ما، أو بالأحرى المراقبة السياسية لسير ونشاط وسائل الإعلام. وهذه المبادئ لم تكن قط متناقضة في أي عصر آخر غير هذا العصر. فمن جهة، فالديمقراطيات الليبيرالية تخضع لميكانيكية التسويات المتبادلة للعرض والطلب. إنّها توصيات تعطي الشرعية لنظام المبادرة والمنافسة التي تخضع لها وسائل الإعلام، كبيرة كانت أو صغيرة. ومن ناحية أخرى، فإنّ الديمقراطيات نفسها، على مدى السنوات، تستدعي، ودائما بصورة أكثر وضوحا ما يسميانه بال وإيميري بـ"المسؤولية الاجتماعية" لوسائل الإعلام، وفي ذات الوقت، تخوّل الجميع حق الاستفادة من الإعلام ومن الثقافة.

ففكرة سيطرة الإعلام على المجتمع، صحيحة كانت أو خاطئة، فإنّ الحجة المزدوجة تلزم الهيئات السياسية لبعض الدول بإصدار بعض القوانين باسم المصلحة العليا[1].

ويذكر الأمريكي ناعوم تشومسكي في كتابه "السيطرة على الإعلام" أنّ تحفيز الرأي العام لتأييد مغامرات السياسة الخارجية(وهو يقصد السياسة الخارجية الأمريكية)، حيث عادة ما يكون الناس مسالمين، مثلما كانوا أثناء الحرب العالمية الأولى، ذلك أنّ عامة الجمهور لا يجدون سببا للتورط في مغامرات خارجية أو عمليات قتل وتعذيب، لذا يجب تحفيزهم. ولفعل ذلك لا بد وأن تثير مخاوفهم، وقد حقق بيرنايز إنجازا كبيرا في هذا المجال، فقد كان مسؤولا عن إدارة حملة العلاقات العامة لشركة يونايتد فروت في سنة 1954م حينما حاولت الولايات المتحدة التدخل للإطاحة بالحكومة اليبرالية الديمقراطية لغواتيمالا، وأقامت بدلا منها مجتمعا من فرق الموت القاتلة، والتي ما زالت قائمة حتى اليوم من خلال التدفق المستمر لأموال المساعدات الأمريكية لمنع أي "انحراف ديمقراطي"، ومن المهم بمكان محاولة تسويق البرامج المحلية التي يعارضها عامة الجمهور؛ لأنّه ليس هناك سبب لجعل الجمهور يدعم برامج محلية ليست في صالحه، وهذا الأمر أيضا يتطلب دعاية سياسية.

وما زالت، حسب رأيه، أزمة الديمقراطية حية وقائمة، ولكن لحسن الحظ ليست مؤثرة في تغيير السياسات، بيد أنّها مؤثرة في تغيير الآراء على نقيض ما يعتقده الكثيرون. لقد بذلت جهود كبيرة بعد الستينات لمحاولة التغلب على(هذا الداء). إحدى صفات هذا الداء أطلق عليها اسم فني وهو "أعراض فيتنام" وهو مصطلح بدأ في الظهور في السبعينات، وقد عرفه نورمان بودهورتز(وهو مفكر موالي لرونالد ريغان) بأنّه عبارة عن تلك المخاوف المرضية ضد استخدام القوة العسكرية، وقد كانت هناك بالفعل مخاوف مرضية ضد استخدام العنف من قبل أعداد كبيرة من الجمهور.

فصورة العالم التي تقدم لعامة الجمهور أبعد ما تكون عن الحقيقة، وحقيقة الأمر عادة ما يتم دفنها تحت طبقة وراء طبقة من الأكاذيب، وكان هذا نجاحا مبهرا، حيث إنّه منع التهديد الذي تمثله الديمقراطية، وتم إنجازه في إطار من الحرية وهو أمر غاية في التشويق، فهو ليس مثل الدول الشمولية حيث يطبق بالقوة، وإنّها هذه المنجزات تتم في إطار من الحرية، وإذا أردنا، يضيف تشومسكي، فهم مجتمعنا علينا أن نفكر بهذه الحقائق، فهي على درجة كبيرة من الأهمية لأولئك الذين يهتمون بماهية وطبيعة المجتمع الذي نعيش فيه[2].

ومؤدى ما تقدم، أنّ الأنظمة السياسية في العالم، وعلى مدار الحقبات التاريخية المتعاقبة، تحاول بشكل أو بآخر، السيطرة على وسائل الإعلام، بأنواعها، فالإعلام مجال كبير لتوجيه الرأي العام

[1]- المرجع السابق، ص.131-133.

[2]- تشومسكي ناعوم، السيطرة على الإعلام، تعريب: أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م، ص.17-20.

وثقافة المجتمع السائدة، كيف لا ونحن مرتبطون دائما وأبدا بما تمليه علينا وسائط الإعلام ومن تدفقات معلوماتية وأرقام مختلفة، حيث لا مجال للتأكد من صدقها أو عدم صدقها، كل شيء مرتبط بما يذكر ويطرح على هذه الوسائط، التي تملك توجهات أيديولوجية ترتبط بالوضع بالنظام السياسي القائم.

خاتمة

إنّ العلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام من جهة والسياسة من جهة أخرى، كانت دائما في الطرف الأبعد بالنسبة للنموذج المثالي لهذه العلاقة بين الإعلام والسياسة في المجتمع الإنساني منذ فجر التاريخ. حيث عرفت مختلف المجتمعات الإنسانية، ورغم تطور الكثير منها، تقييدا قانونيا واضحا في مجال الحريات العامة وعلى وجه الخصوص حرية الرأي العام والتعبير، والبعض الآخر يرى أنّ هذا الأمر ليس بجديد في المجتمعات الغربية، التي تدعي التقدم والازدهار في مجال حقوق الإنسان، حيث وجدت آليات عديدة لتقييده قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م واستمرت بعد هذه الأحداث حتى اليوم، وأنّ هذا التقييد الثانوي لا يضيف جديدا، بقدر ما يعبر عن واقع قائم بالفعل.

وفي ذكرنا لكتاب "السيطرة على الإعلام" لناعوم تشومسكي أردنا تبيين مدى السيطرة الأمريكية الحكومية وشبه الحكومية على وسائل الإعلام الأمريكية، وآليات هذه السيطرة وكيف تنامت بعد أحداث سبتمبر، في اتّجاه تطور طبيعي بوجهة نظر تشومسكي، ومن ثمّ فهذه الأحداث وفرت ظروفا مواتية لنمو هذا الاتجاه، ولم تكن عاملا لإيجاده في الواقع السياسي الأمريكي.

ومن هنا، تتوقف أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال الجماهيري على طبيعة العلاقة بينها وبين النظامين الاجتماعي والسياسي، فالعملية الإعلامية هي نتائج بناء اقتصادي-اجتماعي في مرحلة من مراحل التطور الانساني والعلاقة بين العمليتين السياسية والاتصالية علاقة جوهرية على نحو مميز، فلو كان عالم السياسة يقوم على القوة(مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية) أو مستند إلى الشرعية أو مبني على المشاركة فلا بد من وجود وسائل الاتصال لنقل رسائله إلى الجمهور المستهدف والتعبير عن قيمه وممارساته. وبصفة عامة فإنّه من يملك وسائل الاتصال في النظم السياسية المعاصرة يؤثر ويوجه إذ لم يسيطر مباشرة على السلطة حيث أنّ الإمكانات التكنولوجية الهائلة وفرت قدرات هائلة لصناعة الفكر وتوجيه الكلمة وتدفق المعلومات والآراء.

لقد أفرزت التنمية بمختلف أشكالها(الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية،...إلخ) ارتفاعا في مستويات التعليم والتحضر والتصنيع والمكانة إلى زيادة أعداد الراغبين في المشاركة في العملية السياسية وارتفاع مستوى تطلعات الجماهير الشعبية. لذلك، وبغية نجاح تلبية المطالب الكثيرة والمتزايدة بالمشاركة وتوسيع نطاقها، وذلك بنشر ثقافة سياسية تؤكد قيمة المشاركة وجدواها بالنسبة

لكل من المواطن والنظام السياسي من خلال أدوات التنشئة السياسية، وعلى وجه الخصوص أدوات الاتصال الجماهيري والتعليم، ومنه توفير القنوات التي تسمح بعملية المشاركة السياسية، نحو وسائل الإعلام(المرئية والمسموعة والمكتوبة)، والندوات والمحاضرات واللقاءات الأكاديمية وغيرها. هنا سينمو إحساس المواطن بفاعلية قنوات المشاركة وقبول القوى السياسية المختلفة التي تستخدمها.

ويجمع الكثير من الباحثين(مثل ثروت مكي) بوجود عدة مستويات للعلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري والنظام السياسي هي مستوى الفرد. فعلى هذا المستوى فإنّ أهم تأثير لوسائل الاتصال هو تشكيل تصوره بما يسهم في قبول أو رفض النظام السياسي وإمكانية مساءلة أعضاء السلطة الحاكمة، وعلى مستوى الجماعة فإنّ العلاقة ترتبط بقضايا الثقافة السياسية وتأييد النظام السياسي من خلال قيام وسائل الاتصال الجماهيري بتكريس القيم والمعتقدات الإيجابية تجاه النظام السياسي وهي تقوم بهذه المهمة بفعالية تفوق غيرها من الأدوات لتغلغلها في الحياة اليومية للمواطن وقدرتها على الاستجابة لأيّ تغييرات قد تحدث في النظام السياسي.

لذلك، بات من الضروري الاهتمام بدراسة ما يسمى بـ"الاتصال السياسي" في إطار بيئة كونية جديدة تحاول تخطي حدود الدولة القومية بالمفهوم الكلاسيكي، وما نتج عن ذلك من ميلاد خطاب سياسي كوني، ومجتمع مدني كوني، موضحة خصائص الاتصال السياسي الكوني ولاعبيه وتركيبة ملكيته وتأثير هذا على التفاعلات السياسية داخليا وخارجيا.